المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

15/09/2015

المؤسسة الوطنية تبحث تفعيل مذكرة التفاهم مع المجلس الوطني المغربي

صحيفة الوطن – العدد 3566 الثلاثاء 15 سبتمبر 2015

بحث نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عبدالله الدرازي ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية إدريس اليازمي سبل تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بين المؤسسة والمجلس، والعمل على تبادل الخبرات ونقل المعرفة.

وقدم عبدالله الدرازي، لدى اجتماعه مع إدريس اليازمي بمناسبة انتهاء فريق الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من مراقبة الانتخابات الجهوية المغربية، الشكر إلى اليازمي على تعاون المجلس الوطني والتسهيلات التي قدمها، من خلال توجيه الدعوة للشبكة العربية لمراقبة الانتخابات المغربية، والنجاح الذي تحقق والدور المهم الذي لعبه المجلس في ذلك.

ونقل نائب رئيس المؤسسة الوطنية إلى إدريس اليازمي تحيات رئيس مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية د.عبدالعزيز أبل وتهنئته بنجاح الانتخابات الجهوية والجماعية.

من جهته، أشاد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي بالدور المهم الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الوطن العربي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدانها.

حضر اللقاء الأمين العام للمجلس الوطني المغربي محمد الصبار.

فدرالية: الحملة الانتخابية عرفت استعمالا محتشما للأمازيغية في الملصقات

4-3730

اعتبرت فيدرالية للجمعيات الأمازيغية، أن الحملة الانتخابية عرفت استعمالا محتشما ومحدودا للأمازيغية في الملصقات والإعلانات الدعائية الحزبية، مضيفة أن الأحزاب تجاهلت في برامجها الانتخابية المقدمة للمواطنات والمواطنين الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية.

وأضافت الفيدرالية في بلاغ توصلت «التجديد» بنسخة منه، أنه رغم أهمية مساهمة مجموعة من الجمعيات تحت إشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ملاحظة هذه الانتخابات فإن الاستمارات المعدة لهذه العملية لم تتضمن أي أسئلة بخصوص إنصاف الأمازيغية أو استحضار النهوض بها ورفع التمييز عنها من طرف المرشحات والمرشحين خلال الحملات الانتخابية، باستثناء تضمنها لسؤال مرتبك وشكلي حول استعمالها في الملصقات والإعلانات.

ودعت الفيدرالية الحكومة إلى إقرار سياسة لغوية عادلة ومنصفة تأخذ بعين الاعتبار المكانة التاريخية والحضارية والهوياتية والوطنية والدستورية للأمازيغية بجميع تجلياتها اللغوية والحضارية والثقافية والمجالية والعمرانية.

وأكدت الفيدرالية على أنه يجب الدسترة الفعلية والشاملة والحقيقية للأمازيغية دون أدنى ميز أو تمييز بينها وبين العربية وفي جميع مجالات الحياة العامة، مردفة أن هذه الانتخابات تميزت بغياب ثقافة الاختلاف والتعددية والوعي الانتخابي عند التعبيرات المشاركة فيها.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

الأصالة والمعاصرة يهزم العدالة والتنمية في انتخابات رئاسة الجهات

انتهى السباق على رئاسة الجهات، بفوز حزب الأصالة والمعاصرة برئاسة خمس جهات وبرئاسة جهتين لكل من العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار وحزب الاستقلال ورئاسة جهة واحدة لحزب الحركة الشعبية. في الوقت الذي خرج حزب التقدم والاشتراكية عن تحالف أحزاب الأغلبية خاوي الوفاض، رفقة الاتحاد الاشتراكي عن تحالف أحزاب المعارضة.

◆ مراكش: إسماعيل احريملة / فاس: روشدي التهامي / أكادير: إدريس النجار / الداخلة: محمد سالم الشافعي / كلميم: صباح الفيلالي / طنجة: محمد كويمن

حسب نتائج انتخاب رؤساء الجهات التي جرت صباح أمس، فقد تركزت رئاسة خمس جهات بين يدي الأصالة والمعاصرة، وهي جهات الدارالبيضاء سطات وجهة مراكش أسفي وجهة طنجة تطوان الحسيمة وجهة بني ملال خنيفرة وجهة الشرق.

الدارالبيضاء برئاسة مصطفى الباكوري

ففي جهة الدارالبيضاء، تمكن مصطفى الباكوري أمين عام حزب الأصالة والمعاصرة من الفوز برئاسة جهة الدار البيضاء سطات، حيث نجح في انتزاع 40 صوتا من أصل 75 مستشارا المكونة لمجلس الجهة، فيما حصل منافسه عبد الصمد حيكر عن حزب العدالة والتنمية على 34 صوتا.

المثير خلال التصويت، أن منصف بلخياط عن حزب التجمع الوطني للأحرار صوت لصالح الباكوري، كما صرح بذلك من قبل، ضاربا بعرض الحائط قرار حزب التجمع بالتصويت لصالح مرشح العدالة والتنمية، كما صوت لصالح مصطفى الباكوري، عضوان آخران من ضمن التحالف الحكومي، وبذلك تمكن التحالف الذي يقوده الباكوري من اختراق تحالف الأغلبية الحكومية وانتزع منه ثلاثة أصوات.

الجلسة عرفت احتجاجات كبيرة وصاخبة، بعد تصويت منصف بلخياط لصالح مرشح حزب الأصالة والمعاصرة، خاصة من بعض مناصري العدالة والتنمية، حيث تعالت الصرخات وحتى بعض التلميحات، فيما اكتفى وزير الرياضة السابق بهدوئه وهو يحمل هاتفه النقال ويبتسم إلى سيل من الاحتجاجات ويقابلها بابتسامة صغيرة، فيما تعالت على الجهة الأخرى التصفيقات من قبل مناصري الأصالة والمعاصرة وبعض العبارات المشجعة على موقفه الذي وصفه بالشجاع.

كل هذه التحركات، استدعت تدخل عناصر تابعة لولاية الدار البيضاء لضبط الإيقاع داخل القاعة، حيث تمت مطالبة الجميع بترك الحرية للأعضاء والتصويت حسب قناعتهم دون التأثير عليهم.

مباشرة بعد إعلان النتيجة الرسمية والباكوري رئيسا للجهة، تبادل التهاني مع عبد الصمد حيكر، لكن رئيس الجلسة فاجأ الحاضرين بضرورة إعلان أحد الأعضاء المنتمين عن هويته والإدلاء بورقة التصويت، خصوصا أن التهويت كان علنيا وكل مصوت يضع اسمه على ورقة التصويت حينها فقط ظهر رشيد الفيلالي عن حزب الاستقلال الذي شغل منصب والي سابق في أكادير وأدلى بورقته لرئيس الجلسة، لتنتقل الأشغال إلى انتخاب باقي أعضاء مكتب الجهة بعد إغلاق صفحة التنافي على الرئاسة الجهة الأهم على الصعيد الوطني.

إلياس العماري يخترق تحالف الأغلبية في طنجة تطوان

«أتمنى السقوط»، كان هذا أول ما قاله إلياس العماري، في كلمة مقتضبة، عقب إعلانه رئيسا جديدا لمجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، بعدما طلب من الحاضرين عدم التسفيق عليه، عقب المناداة عليه للالتحاق بالمنصة بصفته أول رئيس للجهة في حلتها الجديدة، بعد انضمام إقليم الحسيمة لترابها.

وطالب إلياس أعضاء المجلس الجهوي بالعمل «من أجل هذا الوطن»، ودعاهم إلى تصحيح أخطائه، لأنه ظل «يتمنى دائما في حياته السقوط»، ويسعى دائما للعمل لتكريس حياته لما فيه «مصلحة هذه البلاد»، دون اهتمامه بـ«المناصب».

وقد حصل إلياس، الذي استطاع اختراق تحالف الأغلبية، على 42 صوتا، من مجموع 63 عضوا يشكلون أعضاء مجلس الجهة، بعدما صوت عليه فريق الأحرار (8 مقاعد)، وفريق الاستقلال (7 مقاعد)، وفريق الحركة الشعبية (4 مقاعد)، وفريق الاتحاد الاشتراكي (3 مقاعد)، والاتحاد الدستوري (مقعدان)، إضافة إلى أصوات الأصالة والمعاصرة (18 مقعدا)، فيما اكتفى منافسه سعيد خيرون بأصوات فريق حزبه العدالة والتنمية (16 صوتا)، إلى جانب أصوات فريق التقدم والاشتراكية (4 مقاعد)، ليحصل بذلك على 20 صوتا، وبقي صوت واحد لأحد المنتمين عن التصويت من فريق الاتحاد الاشتراكي الفائز ضمن لائحة الورده بالجهة بإقليم تطوان.

وكان إلياس أول الحاضرين، واستقبل «أنصاره»، فبل أن يدخل القاعة عند حوالي الساعة العاشرة، في حين وصل منافسه خيرون متأخرا ووجد في استقباله الإدريسي وكيل حزب الجرار بلائحة الجهة عمالة طنجة أصيلة.

وانطلقت الجلسة باعتذار عضوين من بين ثلاثة مستشارين الأكبر سنا، حين تنازل كل من بكور من الأصالة والزموري من الدستوري، عن تحمل هذه المسؤولية، ومباشرة بعد الحسم في هذا الأمر، تم إسناد الرئاسة لمحمد حلمي من الأحرار، الذي وجد نفسه يعتذر عن تلاوة أسماء الحاضرين، لعدم توفره على النظارات الطبية، قبل أن تتولى هذه المهمة كاتبة الجلسة العضوة الأصغر سنا، وسط احتجاجات بعض الأعضاء قبل أن يتم الاعتذار مرة أخرى للجميع من أجل مواصلة أشغال هذه الجلسة، التي توقفت مباشرة بعد انتخاب الرئيس، لإعطاء الفرصة لأعضاء المجلس من الأغلبية لإجراء المفاوضات الأخيرة للحسم في اختيار نواب الرئيس والكاتب وتاليه.

أحمد اخشيشن رئيسا لجهة مراكش آسفي رغم أنف المصباح

السرعة والسلاسة صفتان ميزتا جلسة انتخاب أحمد اخشيشن رئيسا جديدا لمجلس جهة مراكش آسفي بأغلبية مريحة، بعد أن وقف في خط السباق وحيدا دون منازع.

فما إن دقت عقارب الساعة منيرة إلى التاسعة صباحا الزمن المحدد من طرف عبد السلام بيكرات والي الجهة لحضور جلسة انتخاب الرئيس حتى بدأت وفود أعضاء مجلس الجهة بالتقاطر على قاعة الاجتماعات الكبرى.

نصف ساعة بعدها كانت كافية لإطلاق صافرة بداية العملية الانتخابية عبر التأكد من توفر النصاب القانوني، حيث تبين حضور 72 عضوا من أصل 75 مجموع أعضاء المجلس الجهوي، فتقدم أحمد اخشيشن منفردا بترشيحه دون منازع، ما مكنه من حصد 55 صوتا أجمع أصحابها على تأكيد اختيارهم بنعم، فيما فضل 17 عضوا المشكلين لفريق العدالة والتنمية إلى جانب التجمعي حميد المكرود، رفع الورقة الحمراء في وجه ترشيح وزير التربية والتعليم العالي الأسبق.

حدة الاصطفاف عكسته عن أثنائها بشكل واضح، مع انطلاق عملية انتخاب أعضاء المكتب المسير، حين تقدم الرئيس المنتخب بلائحة ضيقائية ضمت سعيد كدار الأمين الإقليمي لحزب الجرار بأسفي كنائب أول، متبوعا بالاستقلالي علي عبد الرزاق ممثل إقليم الحوز، وخلفه أحمد التويزي رئيس الجهة المنتهية ولايته من الإقليم نفسه باسم الأصالة والمعاصرة.

النائب الرابع المفترض ضمن لائحة اخشيشن، لم يكن سوى محمد ملال المنتمي بحق وردة الاتحاد الاشتراكي بإقليم الصويرة، يليه مباشرة في الصف الخامس علي الرحيمي مرشح حزب الحمامة بإقليم شيشاوة، والنائب السادس مال لحساب ميلودة حازب رئيسة الفريق البرلماني لرفاق الباكوري عن إقليم مراكش، والخانة السابعة وقف التهامي محب الرئيس السابق لبلدية بنجرير بإقليم الرحامنة ممثلا لحزب الجرار.

النائب الثامن كان من نصيب عزيزة بوجريدة وكيلة اللائحة النسائية لحزب السنبلة بإقليم مراكش، ليكون مسك ختام اللائحة المقترحة من اخشيشن وكيلة اللائحة النسائية لحزب الميزان بإقليم شيشاوة حكيمة الهيري، التي اقترحت بموقع النائب التاسع.

بالجهة المقابلة تقدم أهل المصباح بلائحة منافسة فيما يشبه الترشيح النضالي باعتبار حجم الأصوات المتحازة لصف الرئيس المنتخب، وهي الحقيقة التي أكدتها مجريات التصويت، والتي ألت نتيجتها لفائدة اللائحة الأولى بـ54 صوتا مقابل 19 صوتا لفائدة الثانية بعد أن انضم التجمعي أحمد محفوظ وصيف لائحة الذي التحق متأخرا بقاعة الاجتماعات.

منصب كاتب المجلس خص به سعيد الهاجري عن حزب الميام بإقليم شيشاوة، فيما أسندت لزميله عن الهيئة السياسة نفسها بإقليم شيشاوة إيمان العيشاوي مهمة نائب الكاتب.

الملاحظة المثيرة التي أثارت انتباه المتتبعين هو الانقسام الحاد، الذي بدا بشكل فاضح بصفوف حزب التجمع الوطني للأحرار، حين فضل منسقهم الجهوي عبد العزيز البنين والحليف الأساسي لأهل المصباح الانحياز رفقة بعض زملائه للائحة الجرار، ووقف وصيف لائحة أحمد محفوظ وحميد العكرود بالصف المعارض، ما يؤشر على أن خلافات كبيرة وصراعات مزمنة قد دبت بالتحالف المشكل من الأربني واليجيدي على مستوى المجلس الجماعي، وهو المعطى الذي من المنتظر أن يكشف عنه المقبل من الأيام.

شاب على رأس جهة بني ملال خنيفرة

في جهة بني ملال خنيفرة، فاز الشاب إبراهيم مجاهد عن حزب الأصالة والمعاصرة برئاسة مجلس جهة بني ملال خنيفرة، وتأتى له الفوز بعد حصوله على 35 صوتا من أصل 55 في حين حصل مرشح الحركة الشعبية مهدي علمون على 20 صوتا.

وحاز إبراهيم مجاهد ابن مدينة أزيلال على أصوات رفاقه في الحزب بالإضافة إلى الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال والتجمع الوطني للأحرار، والاتحاد الدستوري، ولم يصوت لصالح المهدي علمون سوى العدالة والتنمية والحركة الشعبية.

ونتافس على الرئاسة أربعة مرشحين، هم المهدي علمون عن الحركة الشعبية، الجيلالي حازم عن الاتحاد الاشتراكي، وشفيق عامر عن حزب الاستقلال وإبراهيم مجاهد عن الأصالة والمعاصرة، وانسحب مرشح الاستقلال والاتحاد الاشتراكي من الترشيح وهو ما أثار تحفظات الحضور الذي طالب بتسهيل الانسحاب في محضر والإعلان عن الاستقالة من الحزب.

الرئيس الجديد هو من مواليد1978، صاحب مجموعة شركات، وأب لأربعة أبناء.

وكان أعضاء التجمع الوطني للأحرار قد التزموا بالتصويت لصالح مرشح الحركة الشعبية، قبل أن يختاروا التصويت لصالح مرشح اليام.

العدالة والتنمية يقود جهتي الرباط ودرعة

حزب العدالة والتنمية الذي يقود تحالف الأغلبية تمكن من الفوز برئاسة جهتين.

عبد الصمد السكال المهندس في مجال التعمير ورئيس قسم التواصل الداخلي للحزب بات رئيسا لجهة الرباط سلا القنيطرة، بعد أن حصل على 49 صوتا مقابل 25 صوتا لفائدة أحزاب المعارضة علما أن حزب الاستقلال ساند مرشح العدالة والتنمية.

من جهته تمكن الحبيب الشوباني الوزير السابق في العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني من الفوز برئاسة جهة درعة تافيلالت بحصوله على 24 صوتا مقابل 18 لمحمد الأنصاري عن حزب الاستقلال، فيما امتنع عضوان عن التصويت وانسحب عضو واحد.

التشويق ينتهي في فاس بفوز العنصر

وفي جهة فاس مكناس، التي ظلت تحبس أنفاس المتابعين إلى غاية منتصف الليلة ما قبل الماضية، انتهى الصراع بخروج حميد شباط زعيم الاستقلاليين من السباق وفوز أمحند العنصر وزير الشباب والرياضة.

وتميزت أشغال انتخاب رئيس جهة فاس مكناس التي احتضنتها قاعة الاجتماعات في مقر الجهة، بالغياب الفاجئ لوكيل لائحة حزب الاستقلال وأعضائها البالغ عددهم 15 عضوا بالإضافة إلى وكيلة لائحة حزب الاتحاد الدستوري وعضو من الحزب ذاته، ليبلغ عدد الحاضرين 52 عضوا من أصل 69 مجموع أعضاء جهة فاس مكناس. من بينهم 22 عضوا ينتمون لحزب العدالة والتنمية و9 من الحركة الشعبية، و6 من حزب التجمع الوطني للأحرار وعضو واحد منتم لحزب التقدم والاشتراكية، إضافة إلى 9 أعضاء من حزب الأصالة والمعاصرة.

انطلقت الجلسة بقراءة القوانين المنظمة لانتخاب الرئيس ونوابه من طرف الكاتب العام لولاية الجهة، ثم التأكد من النصاب القانوني للحضور حيث تمت المناداة على كل عضو إسميا وإتمامه السياسي، ليتم المناداة بعد ذلك على العضوين الأكبر والأصغر سنا، حيث تمت المناداة على كل من لحسن دادة من حزب الحركة الشعبية، باعتباره الأكبر سنا لترؤس تسيير الجلسة وفاطمة أشطوان من حزب الأصالة والمعاصرة باعتبارها الأصغر سنا لتولي مهام الكتابة.

وبعد تولي الرئيس الأكبر سنا مهام تسيير الجلسة طرح الأسماء المرشحان لرئاسة الجهة ويتعلق الأمر بكل من حميد شباط وكيل لائحة حزب الاستقلال وامحند العنصر وكيل لائحة الحركة الشعبية ومرشح الأغلبية الحكومية لترؤس هذه الجهة ليتم إعلان غياب حميد شباط عن أشغال الجلسة، فيما تم تأكيد حضور مرشح الأغلبية امحند العنصر، قبل طرح مسألة التصويت عليه ليحصل على 43 صوتا من أصل 52 عضوا الحاضرين، وامتناع الأعضاء التسعة عن حزب الأصالة والمعاصرة عن التصويت، فيما صوت لصالح امحند العنصر كل من أعضاء أحزاب العدالة والتنمية 22 صوتا والتجمع الوطني للأحرار 6 ثم الأعضاء التسعة المنتمين للحركة الشعبية بالإضافة إلى عضو حزب التقدم والاشتراكية ثم 5 أعضاء من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

جهة سوس ماسة تحافظ على رئيسها السابق

إبراهيم حافيدي مرشح التجمع الوطني للأحرار فاز برئاسة جهة سوس ماسة بـ34 صوتا مقابل 18 لفائدة المعارضة في شخص عبد الصمد فيوح، التصويت تم برفع الأيدي، مع اعتماد ورقة لتثبيت التصويت سلمتها الأغلبية للرئيس، وامتنعت المعارضة عن ذلك وتشبثت بترشيح الاستقلالي فيوح، رغم أن كل المؤشرات سارت نحو فوز أحزاب الأغلبية الحكومية بنتيجة مريحة. وقد أصدرت المعارضة المشكلة من حزب الاستقلال والأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي بلاغا أشارت فيه إلى أنها تدعم عبد الصمد فيوح في الترشح للرئاسة، معلنة أنها ترفض الانصياع للإملاءات التي حكمت تحالفات لم تحترم إرادة الناخب.

رئاسة جلسة انتخاب الرئيس ترأسها محمد بوهدود بوداك العضو الأكبر سنا، قبل أن يسلم مقاليد التسيير للرئيس المنتخب إبراهيم حافيدي، الذي تناول الكلمة ليشكر هيئات الأغلبية التي منحته صوتها وأوصلته إلى المسؤولية، واعتبر أن انتخابات المجلس الجهوي لسوس ماسة تميزت بالتنافس الحر النزيه، وتعهد الرئيس المنتخب بمواصلة الأوراش السابقة التي فتحها رفقة الفريق القديم، وخص بالذكر إقليم طاطا الذي انضم إلى الجهة متعهدا بالنهوض به.

الدكتور حافيدي رئيس الجهة القديم الجديد، منسق إقليمي لحزب الحمامة بأكادير بتجدر من إقليم اشتوكة آيت بها، حاصل على دبلوم العلوم الزراعية سنة 1976، بعدها شد الرحيل نحو الولايات المتحدة الأمريكية حيث حل بجامعة مينوسوتا وحاز منها على دبلوم الدراسات العليا ومنها حل بالمغرب، حيث سيحصل على دبلوم دولة بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط ومنها انتقل إلى كلية شامبو بلجيكيا سنة 1985 حيث حصل على شهادة الدكتورا في العلوم الزراعية.

المسار المهني للحافيدي بدأ بصفته أستاذا بمعهد العلوم الزراعية بالرباط وأكادير، ثم تقلد مسؤولية رئيس قسم بمعهد أكادير للزراعة والبيطرة بين سنوات 1989 و 1994 مسؤولية خولت له الترقي المهني ليصبح مديرا لهذا المعهد من سنة 1994 إلى سنة 2013، ثم عين مديرا عاما لوكالة تنمية الواحات وشجر الأركان.

على المستوى الجمعوي ساهم حافيدي في تأسيس مجموعة جمعيات ذات بعد علمي غير بعيدة عن مجال تخصصه نهدف إلى الحفاظ على أركان

الجهة	الرئيس	الحزب
جهة الدارالبيضاء سطات	مصطفى الباكوري	الأصالة والمعاصرة
جهة مراكش آسفي	أحمد اخشيشن	الأصالة والمعاصرة
جهة طنجة تطوان الحسيمة	إلياس العماري	الأصالة والمعاصرة
جهة بني ملال خنيفرة	إبراهيم مجاهد	الأصالة والمعاصرة
جهة الشرق	عبد النبي بعوي	الأصالة والمعاصرة
جهة الرباط سلا القنيطرة	عبد الصمد السكال	العدالة والتنمية
درعة تافيلالت	الحبيب الشوباني	العدالة والتنمية
العيون الساقية الحمراء	حمدي ولد الرشيد	حزب الاستقلال
جهة الداخلة وادي الذهب	الخطط بيدا	حزب الاستقلال
جهة سوس ماسة	إبراهيم أخاديدي	التجمع الوطني للأحرار
جهة كلميم واد نون	عبد الرحيم بوعيدة	التجمع الوطني للأحرار
جهة فاس مكناس	أمحند العنصر	الحركة الشعبية

وحماية المحيط، كان أهمها شبكة جمعيات المحيط الحيوي لأركان، كما شغل منصب الرئيس من سنة 2001 إلى غاية 2005، ومنصب رئيس جمعية التكنولوجيا الزراعية لسوس ماسة بين سنوات 2006 و 2009 ورئيس لجنة الفرشة المائية لحوض سوس ماسة.

مسار علمي طويل في مجال الزراعة اتسم به الدكتور حافيدي إلى أن جاء في سنة 2009، لينتشله من داخل مختبره العلمي وفضائه الجمعوي العلمي الهادئ وألقى به في طاحونة السياسة، نال سنة 2009 مقعده الانتخابي بجماعة واد الصفا القروية باشتوكة أيت باها ومنه أطل على الجهة بكاملها من خلال شغل منصب أخنوش بانتخابه رئيسا لجهة سوس ماسة درعة، وها هو يعود اليوم للمنصب نفسه بدعم من أخنوش ابن المنطقة ليواصل الأوراش في ظل صلاحيات واسعة.

تجمع الأحرار يزيح الاتحاد الاشتراكي من رئاسة جهة كلميم واد نون

كلميم التي عرفت احتجاجات عارمة بسبب تحالفات الأحزاب السياسية، انتخبت رئيسها تحت إجراءات أمنية جد مشددة داخل مقر الجهة وخارجها تزامنا مع وجود عشرات المواطنين المتجمهرين خارج المقر، في انتظار الإعلان عن النتائج التي انتهت بفوز عبد الرحيم بوعيدة عن حزب التجمع الوطني للأحرار. وهي الجلسة التي تميزت بحضور الوزيرة مباركة بوعيدة وهو في الوقت نفسه، وكيلة لائحة النساء للحزب المنطقة.

وقد جاءت نتائج الانتخابات ضدا على مشيئة عبد الوهاب بلفقيه مرشح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والذي حصل على حوالي 19 صوتا، والذي قام في النهاية بتهنئة منافسه بوعيدة تحت تصفيقات الحاضرين.

وفاز عبد الرحيم بوعيدة برئاسة الجهة بعد حصوله على 20 صوتا مقابل 19صوتا لعبد الوهاب بلفقيه، وبهذا الفوز تعود جهة كلميم وادنون إلى آل بوعيدة بعد أربع سنوات من تسييرها من طرف حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

حزب الاستقلال يحافظ على تفوقه في الصحراء

التكهنات وحرب الإشاعات انتهت في جهة الداخلة وادي الذهب، بفوز مرشح حزب الاستقلال الخطاط ينجى برئاسة الجهة بعد حصوله على 18 صوت مقابل 15 صوتا لفائدة مرشحة الأصالة و المعاصرة هذه العملية التي تمت بمقر جهة وادي الذهب.

و رغم الإجراءات التي تم اتخاذها في أول الأمر في حق رجال الإعلام من منعهم من طرف بعض رجال السلطة وكان تدخل والي الجهة حاسم ورئيس المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بالداخلة. وقد تمت عملية التصويت بحضور كافة أعضاء المجلس المنتخب 33 تخللها تلاسن بين وكيلة لائحة الجرار وأحد أعضاء التحالف الثلاثي، وقبل المرور إلى التصويت أطلقت حناجر بعض المساندين من خارج القاعة العنان للزغاريد والهتاف باسم مرشح حزب الاستقلال!

ولم تخالف نتيجة التصويت في جهة العيون الساقية الحمراء، تلك المسجلة في جهة الداخلة وادي الذهب حيث جاءت بدورها لفائدة حزب الاستقلال بعدما فاز برئاستها حمدي ولدي الرشيد. وحصل ولد الرشيد على 21 صوتا مقابل 15 صوتا لمنافسه محمد الرزمة عن التجمع الوطني للأحرار. وقد تم انتخاب رئيس الجهة خلال جلسة عامة حضرها ممثلو السلطة المحلية و36 عضوا بالمجلس، فيما غاب عن الجلسة ثلاثة أعضاء.

عبد النبي بعوي رئيسا لجهة الشرق

وكانت جهة الشرق التي أحرز فيها حزب الأصالة والمعاصرة على تقدم ملموس في الانتخابات الجماعية بـ599 مقعدا، هي خامس جهة يفوز برئاسة حزب الجرار بعد أن حصل مرشحه عبد النبي بعوي على 32 صوتا مقابل 18 صوتا لفائدة منافسه عبد القادر سلامة عن حزب التجمع الوطني للأحرار فيما امتنع عضو واحد عن التصويت. وكان حزب الأصالة والمعاصرة قد تقدم أيضا في الانتخابات الجهوية على باقي منافسيه بحصوله على 16 مقعدا من أصل 51 المشكلة لمجلس الجهة الشرقية، متبوعا بأحزاب الاستقلال (9 مقاعد) والعدالة والتنمية (9 مقاعد) والحركة الشعبية (5 مقاعد) والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (4 مقاعد) والتجمع الوطني للأحرار (4 مقاعد) والاتحاد الدستوري (مقعدان) والعهد الديمقراطي (مقعدان).

منع رئيس جمعية «أميج» من مغادرة التراب الوطني

5696/7

◆ الأحداث المغربية: سعد داليا

أقدمت نهاية الأسبوع الماضي المصالح الأمنية بشرطة الحدود باب سبتة لأسباب غير مبررة على توقيف "محمد الصبر" رئيس الجمعية المغربية لتربية الشبيبة "أميج" رفقة أعضاء المكتب الوطني للجمعية، ومنعهم من مغادرة التراب الوطني، خلال محاولة سفرهم إلى العاصمة الفرنسية للمشاركة في حفل إنساني تنظمه إحدى الجمعيات الحقوقية بعاصمة الأنوار.

«منعت شرطة المرور بباب سبتة صباح يوم السبت الماضي، أعضاء المكتب الوطني للجمعية المغربية لتربية الشبيبة من مغادرة التراب الوطني دون إدلاء مصالح الإدارة الترابية لشرطة الحدود بوثيقة قانونية تبرر قرار المنع وعدم مغادرة التراب الوطني»، يؤكد عضو المكتب الوطني للجمعية. ويضيف أن قرار منع أعضاء الجمعية من مغادرة التراب الوطني يرتبط بموضوع اتفاقية شراكة عقدتها الجمعية المغربية لتربية الشبيبة، لها صفة المنفعة العامة مع المنظمة الهولندية Free Press Unlimited. يضيف المصدر أن الهدف من الاتفاقية هو تكوين الشباب في مجال تقنيات المعلوميات وبالأخص تطبيق برنامج Story Maker، في إطار احترام الجمعية للقوانين الجاري بها العمل وإخبار السلطات المختصة وإيداع التصريح لدى الأمانة العامة للحكومة بالتحويلات المالية موضوع الشراكة في الأجل القانوني، كما أن موضوع الشراكة ينسجم ومبادئ الجمعية الهادفة لتكوين الشباب المغربي ودعم قدراته في إطار الشعار الذي اعتمدته الجمعية "نحن نبني الشباب والشباب يبني الوطن".

وقد كانت الدورة التكوينية التي نظمتها الجمعية للشباب المدون في مجال التقنيات المعلوماتية والإعلام الرقمي شهر يونيو الماضي بمدينة مراكش، عرفت مداهمة أجهزة أمنية فضاء أشغال الدورة التكوينية، ومصادرة عناصرها حوالي 25 جهازا متطورا من الهواتف النقالة الذكية اقتنتها المنظمة الدولية لفائدة الشباب المشارك في الدورة التكوينية، دون أن تعترض السلطات على استكمال الجمعية أشغال الدورة التكوينية. مما استدعى من الجمعية حسب المصدر ذاته، إلغاء اتفاقية الشراكة مع المنظمة الدولية بسبب اقتناء مسؤوليها مجموعة هواتف ذكية لفائدة المدونين الشباب، طرح معه مجموعة تساؤلات للجمعية حول الدواعي لذلك، واشتراط المنظمة الدولية الإشراف على الدورة التكوينية دون إشراك باقي المتدخلين في اتفاقية الشراكة.

قرار منع السلطات أعضاء الجمعية من مغادرة التراب الوطني استدعى من الجمعية مراسلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة العدل والحريات للتدخل في مباشرة التحقيق بخصوص نازلة منع أعضاء المكتب الوطني للجمعية الحضور للحفل الإنساني بالعاصمة الفرنسية.

ورزازات

مشاريع تربوية لتأهيل وإعادة إدماج السجناء

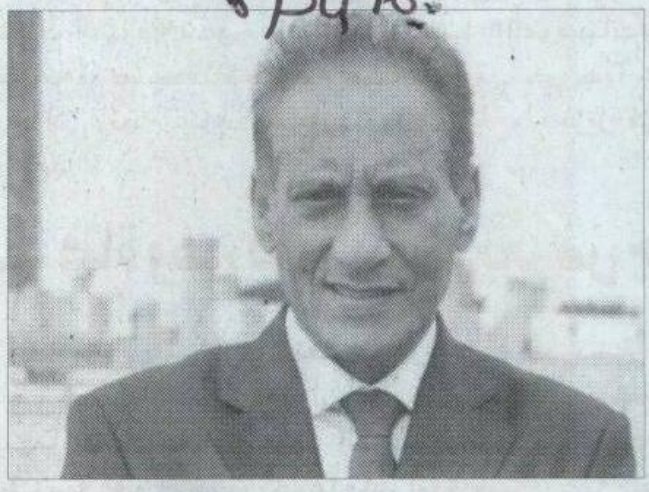

لم يخفي المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج محمد صالح التامك عقب زيارته المفاجئة للسجن المدني بورزازات تثمينه لحالة الضبط التي وجد عليها المؤسسة إمتثالا لتوجيهاته المضمنة في المذكرات المصلحية كما نوه بالنظافة التي تعم المرافق الأساسية على رأسها المطبخ والمصحة شادا على أيدي الموظفين منوها بمجهوداتهم وداعيا لتعبئة متواصلة تؤهل المؤسسة لأداء رسالتها السامية. نفس الانطباع تكون لدى اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إثر زيارتها لمؤسسة بشكل مباغث. ورغم مجموعة من الإكراهات التي تواجه إدارة السجن، وعلى رأسها قلة الموارد البشرية والترحيل التأديبي لسجناء مسجلين خطر مع ما يتسبب فيه هؤلاء من مشاكل آخرها تحريض معتقل مرحل من سجن مول البركي بآسفي لزملاء له على ابتلاع أدوات حديدية حيث أنجزت لهم محاضر إستماع أحيلت على المصالح المركزية مرفقة بالحالة الجنائية للسجين المحرض الذي سبق وأن تنقل بين العديد من سجون المملكة وتورط في أفعال تحريض سعيا منه للحصول على وضع اعتباري ييسر له الاتجار في الممنوعات وهو ما لم ترضخ له إدارة سجن ورزازات التي تحرص على معاملة السجناء على قدم المساواة إلى ذلك تواصل الإدارة بإشراف فعلي من رئيس المعقل وبتوجيه من المدير حملات التفتيش الفجائي والدوري للزنازن، مع تشديد المراقبة على المزار والمؤن للحيلولة دون تسريب أي ممنوعات والحفاظ على المؤسسة كفضاء خال من التخدير مع تمكين النزلاء من برامج سوسيوتربوية وثقافية تشجعهم على الإقلاع عن التخدير واستغلال فترة الاعتقال لبناء حياة جديدة، مع بعد الإفراج

تستفيد منها أطر عليا من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إطلاق الدورة التكوينية الأولى بالرباط حول حقوق الإنسان والمرفق العمومي

رئيس لجنة «فينسيا» يثمن جهود المغرب لتكريس سياسة الانفتاح والتحديث

4/9184

عزيزة الفرفاوي

أطلقت، أمس الاثنين بالرباط، الدورة التكوينية الأولى التي يحتضنها المغرب بين 14 و17 شتنبر الجاري، في إطار مشروع مركز "كومبيس يوندم ماروك" حول موضوع "حقوق الإنسان والمرفق العمومي".

ويستفيد من هذه الدورة مرشحون من عدد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "مينا" (ليبيا، والجزائر، وتونس، وموريتانيا، ومصر، وفلسطين، والأردن، ولبنان والمغرب).

وتهدف هذه الدورة التكوينية، التي تنظمها وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، بشراكة مع اللجنة الأوربية للديمقراطية والقانون "لجنة فينسيا"، إلى دعم قدرات الأطر العليا في دول منطقة "مينا" في مجالات دولة الحق والقانون، والحكامة الجيدة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان.

وستكون مناسبة لتبادل الخبرات والتجارب والتعرف على المبادرات الرائدة بالإدارات العمومية بهذه الدول.

وأكد محمد مبديع، الوزير المنتدب المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، على أهمية مشاركة الوزارة في مشروع مركز" كومبيس يوندم ماروك" الذي يشكل أرضية لتكوين وتدريب الأطر العليا بالإدارات العمومية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأبرز الوزير في كلمة وزعت في الجلسة الافتتاحية للدورة التكوينية، أن هذا البرنامج فرصة ملائمة لأطر وكوادر هذه المنطقة، لتقاسم خبراتها في مجالات تدعيم دولة الحق والقانون، والحكامة العامة، وتعزيز الروابط بين إدارات هذه البلدان، وتكريس القيم المشتركة في هذا الشأن.

من جهته، ثمن جياني بويكيشيو، رئيس لجنة "فينسيا"، مجهودات المغرب لتكريس سياسة الانفتاح والتحديث، وتعزيز دولة الحق والقانون والحكامة، مذكرا بالعلاقات الثنائية بين المغرب ومجلس أوربا ولجنة "فينسيا". وأكد بويكيشيو على أهمية أن تكون هذه الدورة فضاء لتبادل التجارب والخبرات، وقال "نطمح إلى إشراك متدخلين مغاربة كمدربين، إلى جانب متدخلين بلجيكيين وسويسريين جامعيين في هذه الدورة التكوينية".

وفي مداخلة له، أبرز ممثل المغرب في لجنة "فينسيا"، خالد الناصري، أهمية تنظيم هذه الدورة الجهوية بالمغرب، وقال إن المغرب "يعيش حيوية متميزة على درب مساره نحو تشييد حكامة ديمقراطية متقدمة، تجعله يعانق مقومات الحداثة وآليات الديمقراطية وممارسات حقوق الإنسان".

وأكد الناصري أن المغرب قطع أشواطا مهمة، مما جعله يدخل في شراكة متطورة مع أوروبا ومؤسساتها الاتحادية، وفي مقدمتها البرلمان الأوروبي، الذي منح المغرب رتبة الوضع المتقدم في العلاقة مع أوروا، ما يشكل "اعترافا صريحا منها بالمجهودات الإصلاحية الجدية والصادقة على صعيد البنية الدستورية والقانونية المتجددة، ونوعية الممارسة السياسية المتطورة فوق أرض الواقع"، مستحضرا العلاقة الرفيعة التي تربط المغرب بمجلس أوروبا ولجنة "فينسيا" المتفرعة عنه.

من جهته، أوضح إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هناك تطابقا بين التوجهات الأساسية للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان في موضوع المرفق العمومي وحقوق الإنسان، وبين المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحريات الأساسية والتنظيم الترابي والحكامة الجيدة.

وطرح اليزمي مجموعة من التحديات، يعتبرها المجلس أولوية في المراحل المقبلة، وتتمثل في استكمال المسار التشريعي المتعلق بمشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات، وتقوية آليات ولوج الفئات الهشة إلى المرافق العمومية الترابية، واستثمار فرصة تطبيق القوانين التنظيمية الجديدة المتعلقة بالجماعات الترابية.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

أصدور: "الفصل 20 من الدستور أعطى فعلا أرضية للنقاش المجتمعي حول إلغاء هذه العقوبة"

اعتبر زهير أصدور رئيس المكتب المحلي للرباط لشبكة محامين و محاميات ضد عقوبة الاعدام أن هناك فرق بين عدم تطبيق عقوبة الإعدام و فرق بين إلغاء العقوبة مشيرا إلى أن المغرب لازال يصدر أحكاما بالإعدام على الرغم من أنه لا يطبقها ، و أضاف بأن الفصل 20من الدستور أعطى فعلا أرضية للنقاش المجتمعي حول إلغاء عقوبة الاعدام ،ناهيك عن انخراط المغرب في الترسانة القانونية الدولية ،التي تحيل على ضرورة تطبيق و تفعيل مبدأ الحق في الحياة .

6/5116

■ حاورته بشرى عطوشي

■ إلى أي حد استطاع الفصل 20من الدستور أن يشكل أرضية قانونية للمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام ؟

● المطالبة بالإلغاء كانت قبل صدور دستور 2011 لأنها كانت مطالبة دولية ، مطالبة من طرف مجموعة من المنظمات الدولية من أجل إلغاء هذه العقوبة ، لكن كرسها الفصل 20من الدستور الذي أعطى فعلا أرضية للنقاش المجتمعي ، حول إلغاء هذه العقوبة و لحد الساعة حتى بعد الدستور أيضا ، هناك أيضا الرسالة الملكية التي توجه بها للمشاركين في المؤتمر الثاني لحقوق الانسان بمراكش ، و الذي تلاه وزير العدل ، و الذي كان يصب في اتجاه إلغاء هذه العقوبة و لحد الساعة حتى بعد الدستور أيضا مطلبا اساسيا لهيئة الانصاف و المصالحة .

■ ما هي الفائدة من المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام ما دام المغرب عمليا لا يطبقها ؟

● هناك فرق بين دولة لا تطبق عقوبة الاعدام و دولة الغت هذه العقوبة من قوانينها لأن إلغاء العقوبة في القوانين شيء و تركها شيء آخر ، و القضاء المغربي حاليا لازال يصدر احكاما بالإعدام و بالتالي فالمحكومين بالإعدام يظلون رهيني هذه العقوبة لسنوات عديدة و هو ما يشكل تعذيبا نفسيا ، يعيشها السجين الذي يصل إلى درجة أنه يتمنى الإعدام على أن يترك ينتظر .

■ في نظركم و مع ارتفاع حركة المطالبين بإلغاء الإعدام هل هناك أفاقا مشجعة لتلبية هذا المطلب؟

● بطبيعة الحال هناك تطور هام في اتجاه عملية الالغاء إلى درجة أن هناك عدد كبير من الدول التي اصدرت قرارات بإلغاء عقوبة الاعدام من قوانينها و تشريعاتها ، يعني هذا يشجع على استمرار الحركة الحقوقية الدولية للمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام .

■ إلى أي حد تشكل التزامات المغرب على المستوى الدولي في مجال حقوق الإنسان مستندا للمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام ؟

● المغرب منخرط الآن في الترسانة القانونية الدولية، من خلال المصادقة على عدد مهم من المعاهدات، و هناك تطور ملحوظ في هذا السياق، و الأكيد أن المغرب يسير نحو هذا الاتجاه، و ما دام قد اختار الشرعية الدولية ، فنحن نتجه نحو إلغاء هذه العقوبة .

الصبار: الأمل معقود على المحكمة الدستورية للطعن بعدم دستورية عقوبة الاعدام لأنها تتنافى مع المادة العشرين من الدستور

وصف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان ، محمد الصبار عقوبة الإعدام بانها وحشية وبربرية وطالب بإلغائها لأنها تتنافى مع الدستور المغربي 2011ولا تردع عن الجريمة وكانت دائما وسيلة لتصفية الخصوم السياسيين.

وقال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ان عقوبة الإعدام عقوبة وحشية وبربرية ولا تتمتع بأي مفعول ردعي، ولا تساهم في تخفيض نسبة الجريمة في المجتمع، وتتنافى مع أهداف العقوبة، القائمة على الردع والإدماج.

و قال محمد الصبار إن مبادرة الدورة الأولى للمبادرة الوطنية للمرافعة إبداع جديد في مجال الترافع من أجل إلغاء هذه العقوبة حيث طالب بإلغائها في اول تقرير عرض على البرلمان العام الماضي . و أضاف الصبار إن عقوبة الاعدام كانت تنفذ سابقا لأسباب سياسية ضد معارضين سياسيين و مواطنين عاديين موضحا أن هذه العقوبة ليس لها أي مفعول ردعي و تتنافى مع الفلسفة العقابية المعتمدة على الردع و الاصلاح و الادماج .

الصبار قال إن الأمل معقود على المحكمة الدستورية المرتقبة للطعن بعدم دستورية عقوبة الاعدام في المغرب لأنها تتنافى مع المادة العشرين من الدستور التي تنص على الحق في الحياة و حمايتها ، و أشار إلى أن المغرب من البلدان التي الغت تنفيذ عقوبة الاعدام و مع ذلك لازال القضاء المغربي يصدر احكاما بالإعدام متسائلا ما الهدف من ذلك ؟

وانتقد ، إبقاء عقوبة الإعدام في القانون الجنائي، منذ سنة 1993 بإعدام المسؤول الأمني في الدار البيضاء الكوميسير ثابت الذي كان يبتز النساء بتصويرهن، ومنذ ذلك الحين لم تنفذ أي عقوبة إعدام، غير أنها ظلت قائمة في القانون الجنائي.

وينص الفصل الـ 20من الدستور المغربي على أن الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان، ويحمي القانون هذا الحق، غير أن وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، الذي لا يبدي ترحيبا بإلغاء عقوبة الإعدام، يقول إن ما جاء به دستور 2011لا يعني الدعوة إلى إسقاط العقوبة من التشريعات الوطنية.

وما زالت الهوة واسعة بين دعاة إلغاء الإعدام وبين مناصري الإبقاء عليها، وأقر الصبار بوجود شرخ مجتمعي حول هذا الموضوع، لكن هناك ديناميكية جديدة في المجتمع تدفع في اتجاه إلغائها.

وقال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان: "هناك ديناميكية جديدة، وهيئات مدنية ترافع ضد العقوبة، ونحتاج ربما إلى شرائح أخرى على هذا المنوال في المجتمع من أجل التحسيس بأهمية هذا الموضوع، ليلتحق المغرب بركب الدول التي ألغت عقوبة الإعدام من تشريعاتها".

وأكد أن للمجلس الوطني لحقوق الإنسان موقف من عقوبة الإعدام، وهو الدعوة إلى إلغائها، بما ينسجم مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التي وضعت الأرضية المهدة لإلغاء العقوبة، والتي خلصت إلى أن عقوبة الإعدام في المغرب كانت تستخدم لتصفية المعارضين السياسيين.

فن المرافعة من أجل إلغاء عقوبة الاعدام

■ ب. عطوشي

على الرغم من أن مشروع القانون الجنائي سيتضمن أحكاما بالإعدام و حتى إن قل عددها مقارنة بالقانون الحالي فإن عددا من المحامين الناشطين في جمعيات لا يزالون يعقدون آمالا كبيرة على إلغاء هذه العقوبة غير المنفذة التي يعتبرونها انتهاكا سافرا للحق في الحياة الذي ينص عليه الدستور ، هذا ما دفع المحامين إلى تنظيم مباراة وطنية لفن المرافعة من أجل إلغاء هذه العقوبة غير المنفذة التي يعتبرونها انتهاكا سافرا للحق في الحياة الذي نص عليه الدستور هذا ما دفع المحامين إلى تنظيم مباراة وطنية لفن المرافعة من اجل إلغاء عقوبة الاعدام يوم الجمعة الماضي ، التي تعتبر الأول من نوعها في المغرب .

في هذا الصدد أكد عبد الرحيم الجامعي منسق شبكة المحاميات و المحامين ضد عقوبة الاعدام التي تنظم المباراة إن السفارة الفرنسية تعهدت بضمان مشاركة فائزين مغربيين في المباراة الدولية للمرافعة ضد الاعدام التي ستجري في باريس يوم 10أكتوبر اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام .

من جهته يرى محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان أن مبادرة الدورة الأولى للمبارة الوطنية للمرافعة ، إبداع جديد في مجال الترافع من أجل إلغاء هذه العقوبة من التشريع الوطني و ذكر بموقف المجلس الوطني لحقوق الانسان من هذه العقوبة التي طالب بإلغائها في اول تقرير عرض على البرلمان العام الماضي .

و من بين المرافعات التي لاقت استحسانا كانت للمحامية فاطمة الزهراء التوزاني ، التي وصفت العقوبة بالبشعة و الهمجية و أوردت المسار الذي قطعه المغرب في المجال الحقوقي مستندة على توصيات هيئات الانصاف و الاعلان العالمي لحقوق الانسان و العهد الدولي لحقوق الانسان ، التي تنص على ان الحق في الحياة حق ملازم للإنسان و يجب حمايته بالقانون .

و أضافت المحامية أن وقوع الخطا وارد دائما و أشارت إلى حالة عمر الرداد في فرنسا الذي تبث براءته بعد المرجعية الفقهية التي يبنى عليها الرافضون موقفهم من الاعدام هي في الأصل تقدس الحق في الحياة .

و أضافت المحامية أن عقوبة الإعدام استبدلت بعقوبة الدية في الاسلام متسائلة في الوقت نفسه لماذا يعارض الرافضون قتل الجنين موضوع الإجهاض و يحرصون على قتل إنسان بعقوبة الاعدام و قالت الاعدام ليس حلا بل ثارا و وصمة عار على جبين الانسان .

أما المحامي طارق شهيد من هيئة خريبكة فذكر في مرافعته بالمبدأ الذي نص عليه المشرع من قانون المسطرة الجنائية "الأصل في الانسان البراءة" و أن الشك يفسر لفائدة المتهم و هو المبدأ الذي أصبح مبدا دستوريا .

المحامي طارق خاطب الرافضين لعقوبة الاعدام بإيراد ،الآية القرآنية "و لكم في القصاص حياة يا أولو الألباب" و اعتبرها أكبر ضمانة للحق في الحياة لأنها هناك شروط و ضوابط وضعها الاسلام تصحب بشكل كبير تنفيذ الاعدام و أشار إلى أن الزنا مثلا لا يثبت إلا باربعة شهود فما بالك بجريمة القتل التي لا يمكن أن نملك فيها ادلة دامغة دائمة لأن تسرب الشك و لو بنسبة قليلة لا يمكن وفق المنطق الاسلامي تنفيذ العقوبة .

يشار أن المغرب لازال يصدر أحكاما بالإعدام لكنه علق تنفيذها منذ عام 1993و خاض مجموعة من الحقوقيين و البرلمانيين و المحامين حملة ترافعية لدفع الحكومة للتصويت على إلغاء عقوبة الاعدام من القوانين لكن مصطفى الرميد وزير العدل ، يدافع عن إبقاء عقوبة الاعدام في القانون الجنائي ، ويدافع عن تقليص عدد الحالات ، و تم الاحتفاظ في مسودة القانون الجنائي التي خلقت جدلا واسعا في المغرب بداية العام الحالي بالإعدام في الجرائم الخطيرة جدا من قبيل جرائم القتل المشدد و بعض جرائم الارهاب و جرائم المس بأمن الدولة الداخلي و الخارجي .

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

أحداف :" إقرار الحق في الحياة في الفصل 20 من الدستور لا معنى له غير إلغاء عقوبة الإعدام"

تأسف عضو شبكة المحامين والمحاميات من أجل إلغاء الإعدام، محمد أحداف كون إعمال و ترجمة قواعد الدستور إلى تشريعات و ممارسات يحتاج إلى نضال سياسي و اجتماعي تتخرط فيه كل قوى المجتمع . و أشار أن الالتزام بحقوق الإنسان لم يعد التزاما أخلاقيا فقط ، بل اصبح التزاما قانونيا، يمكن أنْ تجعل الدولة موضوع عقوبات.

■ حاورته ب ع

■ إلى أي حد استطاع الفصل 20من الدستور أن يشكل أرضية قانونية للمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام ؟

● كان ضمن التوجيهات التي قامت عليها لجنة إعداد دستور يوليوز 2011، دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ، والتي منها ؛ الغاء عقوبة الإعدام .وعندما وضع الفصل 20في هذا الدستور، الذي يقرر الحماية للحق في الحياة ، لم يكن له من معنى إلا إلغاء العقوبة. للأسف مازال إعمال الدستور وترجمة قواعده إلى تشريعات وممارسات، يحتاج إلى نضال سياسي واجتماعي تنخرط فيه كل قوى المجتمع المنتمية إلى المستقبل.

■ ما هي الفائدة من المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام ما دام المغرب عمليا لا يطبقها ؟

● الغاء عقوبة الإعدام من القوانين ، وقبله الانخراط في الالتزام الدولي بعدم التنفيذ ، سينهي هذه الإزدواجية المنافقة : في وجود قوانين غير صالحة للتنفيذ ، وسيكون تحصينا لمكتسب الوقف الفعلي لتنفيذها ، وإغلاقا لباب المزاجية في التعامل مع المواطن ومع القانون ، وسيفتح أمام بلادنا ابواب البحث الجدي عن الأسباب الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للجريمة في المجتمع .

■ أظهرت تجارب في بعض الولايات الأمريكية و جود حالات تستوجب تطبيق الإعدام كعقوبة زجرية ما تفسيركم لذلك ؟

● الولايات المتحدة الامريكية تختلف اختلافا كبيرا فيما تقرره من عقوبات في قوانينها ، ومنها 14ولاية الغت عقوبة الإعدام تماما من قوانينها ، والتي لاتزال تحتفظ بها تختلف في درجة التنفيذ ، وهذه الأخيرة تعطي الآن أسوء نموذج للعدالة في العالم . في الأسابيع الماضية ، مثلا ، ملأت وسائل الإعلام ، صورة الأمريكي الأسود، ريكي جاكسون،الذي عانق الحرية بعد 39عاما قضاها في زنزانته وهو يترقب اليوم الذي ينفذ فيه حكم الإعدام الذي صدر خطا في حقه . اما من اكتشفت براءته بعد قتله فكثيرون . اضف الى ذلك ان الإجرام لم تنقص منه هذه الوحشية في العقاب . ومن يعتقد بانها عقوبة تردع وتزجر فهو واهم .

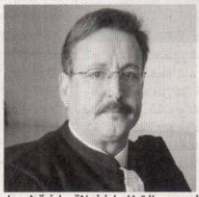

■ إلى أي حد تشكل التزامات المغرب على المستوى الدولي في مجال حقوق الإنسان مستندا للمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام ؟

● عضوية المغرب في كل المنظمات الدولية والجهوية ترتبط بالتزامه بمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والعمل على نشرها وتوسيعها . لذلك فتاخر المغرب في تجسيد هذا الالتزام مضر بسمعته واعتباره ، ومضر ايضا حتى بقضاياه الوطنية . ولا تنسى أن الإلتزام بحقوق الإنسان لم يعد التزاما أخلاقيا فقط ، بل اصبح التزاما قانونيا، يمكن أن تجعل الدولة موضوع عقوبات. لنتذكر مثلا أن العلاقات الدولية تدخل ملفات حقوق الإنسان في الحسبان حتى في التعاقدات التجارية وغيرها ، كما يفعل شريك المغرب المفضل ، الاتحاد الأوروبي .

■ في نظركم و مع ارتفاع حركة المطالبين بإلغاء الإعدام هل هناك آفاقا مشجعة لتلبية هذا المطلب؟

● نحن في الإئتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام متفائلون ، فعندما نقيم مسيرة عشر سنوات من عمل الإئتلاف ، نجد ان الموضوع الذي كان ضمن المحرمات ، وعند البعض من القضايا الثانوية ، اصبح قضية راي عام ، وقضية حركة حقوقية وجمعوية واحزاب سياسية وائتلف حولها الاف المحامين ومئات البرلمانيات والبرلمانيين ،وتناقش في المستويات العليا للقرار في الدولة ، وتجد الأنصار لها في كل العالم الحر . قضية عرفت هذا الانتشار في هذا الزمن القياسي لابد منتصرة .

عقوبة الإعدام.. بين عدم التطبيق و الإلغاء

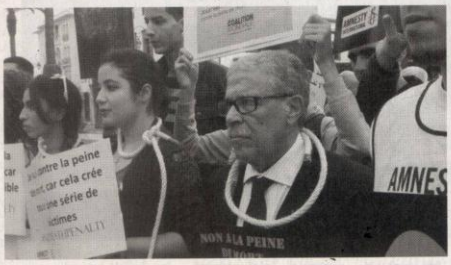

جاءت المبادرة الوطنية للترافع من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، المفتوحة أمام المحاميات والمحامين الشباب، بهدف تعزيز صفوف دُعاة إلغاء العقوبة بمحامين أكفاء، قادرين على الدّفع في هذا الاتجاه، وقال عبد الرحيم الجامعي، رئيس شبكة المحامين والمحاميات ضدّ عقوبة الإعدام: لكي نتمكن من إلغاء هذه العقوبة يجب أن يكون أمام القضاء من هو قادر على لفت النظر إلى خطورتها وبشاعتها، ولا يمكن أن يقوم بهذا الدور إلا المحامون والمحاميات.

وسيشارك الفائزان في المبادرة في المرافعة الدولية التي ستجري في أكتوبر المقبل بالعاصمة الفرنسية باريس، لكنّ الغاية الكبرى من المبادرة الوطنية - بحسب الجامعي- "ليس هو من سيفوز بالمباراة، بل إدماج جسم المحاماة للفت نظر الهيئات القضائية لتختفي هذه العقوبة من أحكامهم، وزاد: هذه رسالة للمُشرّع، وللمؤسسات الوطنية والرأي العامّ، نقول من خلالها إنّ هذه العقوبة يجب وضع حدّ لها".

وطالب المحامون الشباب الذين رافعوا خلال المبادرة لجنة التحكيم التي رأسها النقيب إدريس شاطر، وضمّتْ عددا من النقباء والمحامين، (طالبوا) بإلغاء عقوبة الإعدام من فصول القانون الجنائي، مُعتبرين أنها عقوبة لا إنسانية، وتتنافى مع مقتضيات الدستور، ومع المواثيق الدوليّة لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب، وحتى مع مبادئ الدّين الإسلامي، كما قال بعضهم.

"إذا كانَ التيارُ المحافظُ يرفض تقنين الإجهاض، بدعوى حُرمة قتْل النفس، فلماذا يؤيّدون قتْل أشخاص راشدين؟" يتساءل أحدُ المحامين، وتقول زميلة لها في مرافعتها باللغة الفرنسية: "بالنسبة لي، الدّين الإسلامي هُو دين الحبّ والسلام والتسامح، وليس دينَ القتْل، وتُشيرُ محامية أخرى إلى الأخطاء التي يُمكن أن تشوبَ أحكام الإعدام، والتي قدْ تؤدّي إلى إصدار أحكام بالإعدام في حقّ أشخاص أبرياء، داعية إلى إعدام عقوبة الإعدام".

من جانب دو صلة ، سبق و انتقد الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام إصرار وزارة العدل والحريات على الإبقاء على الإعدام ضمن مسودة القانون الجنائي الذي يناقش حاليا، وعدم استحضارها للتطورات التي عرفها المغرب بإطلاقه لمسار الإنصاف والمصالحة وما تمخض عنه من توصيات تنتصر للحق في الحياة وإلغاء الإعدام، وإقرار إصلاحات تشريعية والالتزام بمقتضيات الاتفاقيات الدولية، واعتماد دستور شكل وثيقة حقوقية بامتياز تنص على الحق في الحياة.

واعتبر النقيب عبد الرحيم الجامعي منسق الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، إقرار قانون جنائي جديد مبادرة مهمة، لكن الإبقاء على عقوبة الإعدام يبرز عدم التفاعل مع النقاش ومع التوجه المتواتر في العالم نحو الإلغاء.

واستغرب عبد الرحيم الجامعي، من النفخة الشرعية التي طبعت نص مسودة القانون الجنائي، مبرزا أن الاستغناء عن عقوبة الإعدام في القانون الجنائي ليس فيه مساس بالنص المقدس ولا تعطيل للكليات، على اعتبار أن النص القرآني نفسه يحترم العقل ويشجع على الاجتهاد.

واعتبر الجامعي أن إبقاء المسودة على الإعدام يبرز الأبعاد السياسية التي تحكمت في صياغتها، والتي يوضحها بشكل جلي التنصيص عليها كعقوبة في الجرائم ذات الطابع السياسي أو ذات خلفية سياسية، مسجلا في هذا الصدد، تضمين المسودة عقوبات الإعدام التي تم الحكم بها في فترة سنوات الرصاص وتنفذ العديد منها، ومضيفا أن الائتلاف والشبكة يعتبران أن التفكير في تغيير او ضع قانون جديد في المجال الجنائي مبادرة مهمة، لكن الاحتفاظ بعقوبة الإعدام في نص المسودة يؤدي إلى القول بأن الإصلاح الذي عرفه القانون الجنائي لا يشكل تحولا حقيقيا في السياسة الجنائية.

هذا وربط النقيب إبقاء المشرع على الإعدام بالخلفية الأمنية التي تحكمت في المسودة، والتي تظهر أن الأمر يرتبط بخيار أمني استباقي تكون فيه المؤسسة الأمنية المرجع القوي.

من جانبه ابرز المحامي محمد أحداف عضو شبكة المحامين والمحاميات من أجل إلغاء الإعدام، أن الداعين إلى إلغاء الإعدام ينطلقون من كون المغرب دولة مدنية، وان التعبيرات عن الراي تتم عبر الأحزاب السياسية والنقابات وغيرها من الهيئات التي تنقل تعبيرات الشارع، والتي تفاعلت مع ما جاءت به مسودة القانون الجنائي من خلال ما صرح به العديد من القضاة والفاعلين الحقوقيين والذين خالفوا، في غالبيتهم، ما تضمنته المسودة.

ويرى مسعود بوعيش عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان عضو الائتلاف، أن أفضل رد على الداعين إلى إجراء الاستفتاء بنماذج مقاربة لبلدان ديمقراطية مثل فرنسا، والتي تم فيها إلغاء الإعدام بقرار من رئيس الدولة وليس بناء على رأي المجتمع.

المغرب: المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعتبر انتخابات ايلول انتهاكا لحقوق الإنسان ومسا بالحريات العامة

محمود معروف

الرباط ـ «القدس العربي»:انتهت الانتخابات الجماعية والجهوية بالمغرب التي جرت يوم الجمعة 4 ايلول/سبتمبر الجاري، واعلنت نتائجها دون احتجاج على هذه النتائج، لكن صوتا ارتفع خلال الحملة الانتخابية، وما زال مرتفعا، وهو صوت الداعين لمقاطعةهذه الانتخابات، موقفا من المسلسل الانتخابي بكامله.

كانت نسبة المشاركة، هما حقيقيا، للمعنيين بالعملية الانتخابية والمشاركين فيها، لما ترمز له من بعد سياسي ومشاركة المواطنين في تدبير شأنهم، خاصة بالانتخابات الجماعية، التي تعرف عادة نسبة مشاركة أعلى من نسبة الانتخابات التشريعية.

الدعوة للمشاركة أخذت كل الاشكال الممكنة من وسائل الإعلام الرسمية والصحف والمواقع الالكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي، بالإضافة للآلة الحزبية التي وان اصيبت بالوهن خلال السنوات الماضية، الا انها ما زالت مؤثرة خاصة بالمدن.

مع حملة الحث على المشاركة انطلقت حملة تدعو للمقاطعة،من نشطاء تراوحت توجهاتهم السياسية بين اليسار الراديكالي والإسلاميين المتشددين (قياسا مع الإسلاميين المعترف بهم)، ان كان عبر المواقع الالكترونيةأو الصفحات الاجتماعية تحت عنوان «ما مصوتينش»، وحين وصلت للشارع بتنظيم وقفات أو تجمعاتأو توزيع المنشورات، لم تحتمل السلطة وحركت آلاتها لفض التجمعات واعتقال المشاركين، تحركت السلطات لتطويق دعوات المقاطعة وهو اثار استنكار منظمات حقوقية واعتبر مسا بالحريات وحق التعبير، وشكل نقطة سلبية في مسار الانتخابات.

واذا كان نشطاء التيار الإسلامي (جماعة العدل والاحسان، شبه المحظورة) اكتفوا بالتهم التنظيمية وصفحات التواصل الاجتماعي والتصريحات الصحافية، فان نشطاء التيار اليساري (النهج الديمقرطي اليساري الراديكالي) قادوا حملة الدعوة للمقاطعة بالشارع «من أجل تحسيس المواطنين بضرورة مقاطعة الانتخابات المقبلة، والدعوة إلى إرساء ديمقراطية حقيقية مبنية على احترام الحقوق والحريات، ودستور ديمقراطي يعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب المغربي» وقالوا انهم تعرضوا للقمع والتعنيف والاعتقال وهو ما نفته وزارة الداخلية المغربية في بيان ارسل في حينه لـ»القدس العربي».

وقالت الوزارة انها تنفي نفيا قاطعا كل ما تم ادعاؤه بخصوص استعمال القوات العمومية للعنف، وتؤكد أن كل ما نسب للمصالح الأمنية يبقى عاريا من الصحة والمصداقيةإلا ان أوساط النهج الديمقراطي قالت ان السلطات الأمنية اعتقلت 11 ناشطا أغلبهم من القيادات البارزة داخل الحزب.

وقالت خديجة الرياضي، القيادية في الحزب والتي تعرضت للتوقيف، إن السلطات أوقفتهم واقتادتهم إلى الدائرة الرابعة للأمن في الرباط، حيث مكثوا هناك زهاء ساعة ونصف الساعة، تم خلالها تحرير محضر، لكنها أبلغت الموقع أنهم رفضوا التوقيع عليه، وبعد ذلك تم الإفراج عنهم.

وأوضحت أن الشرطة وجهت لهم أسئلة حول خرقهم القانون وعن مكان طباعة المنشورات الداعية إلى مقاطعة الانتخابات، وأنهم ردوا على الأسئلة بأن القانون والمواثيق الدولية تتيح لهم حرية التعبير عن آرائهم وأنهم سيواصلون عملهم الداعي إلى مقاطعة الانتخابات.

وبقول المحلل السياسي المغربي محمد الساسي ان التيارات الداعية للمقاطعة تتوفر على قدر هام من الحيوية بالمجتمع وتضم بين صفوفها عددا وافرا من الأعضاء، واعتبر انموقف المقاطعة ليس هامشا أو معزولا بل يتوفر على انصار ومؤيدين كثيرين.

وأوضح ان الداعين للمقاطعة يعتبرون المشاركة تزكية لنظام انتخابي مغشوش وتطيل أمد الاستبداد، ويرى ان موقف جماعة العدل والاحسان الداعي للمقطعة يستند إلى ضعف الأساس الدستوري الذي تتم في اطاره الانتخابات، لان دستور 2011 جاء ليكرس نمط استبدادي بالحكموعدم المراهنة على انتخابات تجريوفق نفس الشروط التي انتجت نظام الفساد والاستبداد والمشاركة تجميل لنظام فاسد.

وحسب قراءة الساسي، ان المقاطعة ناتجة عن كون النظام المغربي غير قابل للاصلاح من الداخل ومصير الأحزاب المشاركة هو «الاحتراق بنيران المخزن» بعد ان تمنح الاستبداد نوعا من الشرعية.

نتائج يوم الاقتراع قالت حسب وزارة الداخلية المغربية نسبة 53.67في المئة من مجموع المسجلين باللوئح انتخابية (حوالي 14 مليون ناخب) وهي مرتفعة عن نسبة المشاركة بالانتخابات الجماعية 2009 ومرتفعة كثيرا عن نسبة المشاركة بالانتخابات التشريعية 2007 والتي تجاوزت بقليل 37 في المئة وهي النسبة التي بقيت تثير القلق لما تعبر عنه من عزف المواطنين عن العمل السياسي.

المقاطعون أعتبروا نسبة المشاركة، على ضوء عدد السكان ومن لهم الحق بالتصويت ونسبة التسجيل، انتصارا لهم واستجابة من الشعب لدعوتهم. وقال حزب النهج الديمقراطي ان نتائج تلك الانتخابات «باطلة» و»غير ديمقراطية»، و»لا تعبر عن الإرادة الشعبية وتزيد من تمييع الحياة السياسية وإفسادها وتكرس تحكم المخزن في إطار تعددية مزيفة وممسوخة»، مدينا «القمع الذي تعرض له.. وحرمانه من حقه في الإعلام العمومي للتعبير عن مواقفه».

وثمن بلاغ للكتلة الوطنية للحزب حول العمليةالانتخابية، حملة المقاطعة التي خاضها طيلة الحملة الانتخابية وأكدوا أن شروط الانتخابات الحرة والنزيهةتتمثل في «التسجيل التلقائي لكلمواطن حامل للبطاقة الوطنية وتحت إشراف هيئة وطنية مستقلة، تفرز هيئات منتخبة بصلاحيات حقيقية بعيدا عن وصاية الداخلية».

ورصد الحزب اعتقال أكثر من 100 عضو من نشطائه «انتزعت وصودرت مناشيرنا وأعلامنا وغيرها من معدات الحملة»، مستنكرا تحكم مطلق للدولة في الإعلام العمومي «الذي شكل بوقا للرأي الوحيد هو رأي المشاركة.. مستفيضا في تحليل الصراعات العقيمة بين الأغلبية والمعارضة البرلمانية».

واكد ان نسبة المشاركة بالانتخابات لا تجاوز 25 في المئة، (العدل والاحسان قالت 30 في المئة)وأن نسبة المشاركة المعلنة رسميا 53.67 «تقارب نسبة المشاركة الرسمية لسنة 2009»رغم كل الخطابات حول الدستور الجديد وانخراط الدولة في حملة المشاركة وتضييقها بقوة على كل دعوة لمقاطعة هذه الانتخابات».

لم يكن احتجاج النهج الديمقراطي على ما تعرض له ناشطوه من تعنيف وتوقيف بل أضاف ما تعرض له من حرمان من وسائل الإعلام الرسمية ووجه رسالة إلى كل من وزير الداخلية والعدل والحريات، ووزير الاتصال معتبرا أن التضييق كان مؤشرا على غياب أي إرادة حقيقية لدى الدولة من أجل القطع مع ممارسة ماضيها في انتهاكات حقوق الإنسان وبناء دولة الحق والقانون، ويكشف زيف خطاباتها حول الديمقراطية وحقوق الإنسان».

واضاف ان حرمانه من حقه في استعمال الاعلام العمومي من أجل التعبير عن موقفه من الإنتخابات، وإبلاغ موقفه الداعي إلى مقاطعتها وإلى النضال من أجل التغيير الديمقراطي إلى الرأي العام الوطني، عكس باقي الأحزاب المشاركة، وهو ما «يؤكد غياب أي إرادة حقيقية لدى الدولة من أجل القطع مع ممارستها المعادية للديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام قواعد الديمقراطية بما تقتضيه من تعددية واختلاف في الرأي.»

ونظم الحزب وقفتين احتجاجيتين قبل 24 ساعة من يوم التصويت أمام الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، بالرباط والقناة الثانية، بالدار البيضاء.

وأكدت المنظمة المغربية لحقوق الإنسانفي تقييمها للعملية الانتخابية على ضرورة «احترام حرية الرأي والتعبير بخصوص المطالبة بالمشاركة أو المقاطعة؛ وهي الدعوة التي سجلتها المنظمة في تقاريرها السابقة» فيما استنكرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (مستقلة مقربة من حزب النهج) بـ»التعسفات والتضييقات» التي طالت الناشطين بحملات مقاطعة الانتخاباتواعتبرت ذلك «اعتداء صريحا على حرية التعبير وفرضا للسلطات للرأي الواحد بخصوص المشاركة في الانتخابات».

ووجه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي مغربي) رسالة إلى وزيري الداخلية والعدل يدعوا فيها الطرفين إلى»الاحترام المتساوي لحرية الرأي والتعبير في تنظيم الحملة الانتخابية».

وأكد ادريس اليزمي في رسالته إلى كل من محمد حصاد وزير الداخلية ومصطفى الرميد وزير العدل والحريات على ضرورة احترام الدستور المغربي الذي يقر بسمو الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ويتخذ منها مرجعية له، ويضمن لكل هيئة ولكل شخص الحق في ممارسة حرية الرأي والتعبير بجميع الوسائل القانونية والسلمية.

ونبه ادريس اليزمي الوزراء إلى أنه لا يوجد ضمن التشريع الجنائي المغربي أي نص يجرم هذا النوع من الأفعال المرتكبة ضمن هذه الشروط، وإن الاجتهاد القضائي استقر، من خلال أحكام متواترة وقرارات نهائية حائزة لقوة الشيء المقضي به، على القول ببراءة الأشخاص الذين جرت متابعتهم في شروط

وسياقات مماثلة من أجل هذه الأفعال.

وقالأن المجلس الوطني سبق له أن أوصى في غير مناسبة، وخاصة في تقريره الصادر على إثر ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2011، بضرورة اعتبار التجمعات، وأشكال التعبير الداعية إلى عدم المشاركة في التصويت، خاضعة لأحكام قانون الحريات العامة

وطلب من الوزراء المعنيين الامر بالتطبيق السليم للقانون في هذا المضمار، والتعامل المتساوي مع جميع الآراء والمواقف المعبر عنها بصفة قانونية في إطار الحملة الانتخابية.

ويقول محمد الساسي، وهو أحد قيدات الحزب الاشتراكي الموحد الذي شارك بالانتخاباتودعا المواطنين للتصويت المكثف، ان من حق كل مواطن مغربي ان يختار مقطعة الانتخابات وان يعبر سلميا عن اختياره وما وقع من قمع ومطاردة لدعاة المقاطعة يعتبر تعسفا في حقهم.

ورفض الساسي مقولة ن بعض الدول الديمقراطية تفرض الغرامة على المقاطعين الذين لا يشاركون في التصويت، وقال لسنا بلدا اتم انتقاله الديمقراطي وغدت الاطراف السياسية المختلفة تشعر بان الاطار العام الذي تمارس فيه اللعبة مقبول، اجمالا، ولا يضر بمصالحها ولا يمس حقوقها، بل نحن نعيش في ظل نسق انتخابي تعتبر أطراف وازنة بانه قائم على لعبة مغشوشة وأساس فاسد.

لم تكن انتخابات 4 ايلول/ سبتمبر المغربية الاولى التي يقول فيها مقاطعو الانتخابات انهم يتعرضون للتضييق، لكنها المرة الاولى التي يسمع فيها صوتهم العالي ويجدون مؤسسات رسمية (المجلس الوطني لحقوق الإنسان) تدافع عنهم علنا وتعتبر ما يلحق بهم انتهاكا لحقوق الإنسان ومسا بالحريات العامة.

محمود معروف

http://www.alquds.co.uk/?p=402335

لماذا أحجمت أحزاب المعارضة عن الطعن بنتائج الانتخابات؟

مباشرة بعد إغلاق مكاتب الاقتراع، وفرز الأصوات بالانتخابات الجماعية والجهوية في الرابع من شتنبر، خرجت عدد من الأحزاب السياسية للطعن في نتائج هذه الانتخابات من خلال تصريحات قادة سياسيين، وبلاغ لحزب الأصالة والمعاصرة انتقد ما سماه "اغتيال الديمقراطية"، بسبب "خروقات شابت الانتخابات".

تصريحات الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي، إدريس لشكر، كانت الأقوى ليلة فرز الأصوات، والأكثر تشكيكا في نزاهة الانتخابات ونتائجها، حينما صرح عقب اجتماع قادة المعارضة بمقر حزبه، بأن هذه الانتخابات شهدت "خروقات بالجملة"، وأن الحزب قد يطعن في العملية الانتخابية.

ولم تكن تصريحات لشكر الوحيدة التي شككت في نزاهة الانتخابات، واعتبرت بأن العملية شهدت عددا كبيرا من الخروقات، انعكست على نتائج صناديق الاقتراع، بل إن الأمين العام لحزب الاستقلال، حميد شباط، اعتبر بأن رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، فشل في إنجاح هذه الاستحقاقات.

انتقادات امتدت لإصدار حزب الأصالة والمعاصرة، لبلاغ شديد اللهجة، جاء فيه أن العملية شهدت "اغتيالا للديمقراطية"، لتختف نبرة تصريحات عدد من قيادات الحزب بعد أن ظهرت النتائج النهائية التي أعلنت الحزب متصدرا لأول استحقاقات جماعية بعد دستور 2011.

الصدمة قوية ويشرح الباحث في العلوم السياسية، عمر الشرقاوي، قضية اللجوء إلى الطعن السياسي في نتائج الانتخابات، بالتأكيد على أن الطعن في الانتخابات يعني بأن الدولة قامت بخروقات يوم الاقتراع، وأنها ساهمت في تزوير نتائج الانتخابات بشكل مباشر، ومست بشفافيتها وسلامتها.

وبخصوص موقف عدد من أحزاب المعارضة بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات، أكد الشرقاوي، في تصريحات لجريدة هسبريس، أن تغير هذا الموقف حصل بعد الندوة التي عقدها وزير الداخلية، محمد حصاد، والتي نوه خلالها بالأجواء التي مرت فيها هذه الانتخابات.

وأفاد الشرقاوي بأن رد فعل أحزاب المعارضة، كان طبيعيا نظرا للصدمة التي تلقتها بعد ظهور نتائج الانتخابات، مبرزا بأن شباط ولشكر شككا في العملية الانتخابية برمتها، عكس موقف الأصالة والمعاصرة "الذي تميز بنوع من العقلانية"، على حد تعبير الباحث في العلوم السياسية.

واستبعد المتحدث أن تكون الدولة قد تدخلت بشكل مباشر في الانتخابات، ومست بسلامتها، بمبرر أنها "تعول على هذه الاستحقاقات من أجل بناء مؤسسات تقوم بتنزيل الجهوية المتقدمة خاصة في الأقاليم الصحراوية"، مضيفا بأن "عددا من الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية أظهرت أن الدولة أكثر تقدما من الأحزاب في محاصرة الفساد".

وشدد الشرقاوي، على أن فرضية تدخل الدولة في نزاهة الانتخابات، ستجعل العديد من خصوم المملكة يستغلون ذلك، من أجل النيل من شرعية المؤسسات التي ستتمخض عنها هذه الاستحقاقات الانتخابية" على حد تعبيره.

رسالة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعدما أشرف عدد من ملاحظيه على مراقبة الانتخابات، كانت واضحة في هذا الصدد، حيث أكد رئيسه، إدريس اليزمي، أن الأحزاب التي تشكك في نتائج الانتخابات عليها أن تتوجه إلى القضاء، من أجل إنصافها في حالة وقوع خروقات. ويعلق الشرقاوي على هذا الموضوع، بالقول إن وجود بعض الطعون في نتائج جزئية في الانتخابات، تبقى مسألة طبيعية بل "مطلوبة في بعض الأحيان"، لكن دون الوصول إلى درجة الطعن في العملية الانتخابية برمتها، لأن ذلك يؤثر على المغرب ومؤسساته"، يضيف المتحدث ذاته.

وبالرجوع إلى مواقف الأحزاب السياسية من نتائج انتخابات 2015، مقارنة مع استحقاقات 2009، سجل الشرقاوي أنه بعد أن كانت بعض الأحزاب تنتقد حزب العدالة والتنمية، على موقفه المشكك في نتائج الانتخابات خلال 2003 و 2009، تراجعت نبرة التشكيك لدى "المصباح" خلال 2015، نظرا لعدة أسباب. ويحمل الباحث الموقف الحالي بكون الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة، هو المشرف السياسي على ضمان حسن سير هذه الاستحقاقات، إلى جانب وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، الذي ينتمي لذات الحزب، بالإضافة إلى أن العدالة والتنمية حقق نتائج إيجابية مقارنة مع ما سبق من انتخابات.

http://www.hespress.com/politique/277029.html

http://www.seekpress.com/article-45021.htm

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تطالب بوقف التضييقات التي يتعرض لها المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان بالمغرب

في سياق الانتهاكات المتواصلة للدولة المغربية، الرامية إلى قمع وإخراس جميع الأصوات الحرة والديمقراطية، تتابع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بقلق وانشغال شديدين الهجمة الممنهجة، التي ما انفكت تستهدف كل من الجمعية المغربية لصحافة التحقيق، جمعية الحقوق الرقمية، جمعية "الحرية الآن" الجمعية المغربية لتربية الشبيبة، وجمعيات أخرى، لإعاقة عملها وحملها على العدول عن القيام بالأدوار المنوطة بها في مجال حماية الحقوق والحريات والنهوض بها.

وهكذا، فبعد اعتقال ومحاكمة هشام منصوري، المسؤول عن المشاريع بالجمعية المغربية لصحافة التحقيق والزج به في السجن، استنادا على ملف مطعون في صحته، واستدعائه، يوم 25 غشت (أغسطس) الماضي، لاستنطاقه حول برنامج "الميلتيميديا"؛ وهو نفس الموضوع الذي استنطق من أجله الصحفي والناشط في نفس الجمعية صمد عياش؛ وبعد ما تم التحقيق مع كريمة نادر عن جمعية الحقوق الرقمية، وذلك بناء على شكاية مقدمة من طرف وزارة الداخلية، تتعلق بالتقرير المعد من قبل منظمة الخصوصية الدولية ((Privacy International، الذي كان من المفروض تقديمه خلال ندوة صحفية منعتها السلطات المحلية، خلال شهر ماي (مايو) 2015؛ أتى الدور على المعطي منجيب، رئيس جمعية "الحرية الآن"، حيث جرى توقيفه في المطار أثناء عودته من فرنسا لإبلاغه أنه مبحوث عنه للمس" بسلامة الدولة"؛ فيما تعرض الأخ محمد الصبر رئيس الجمعية المغربية لتربية الشبيبة، يوم السبت 12 شتنبر (سبتمبر) الجاري، للمنع من السفر إلى فرنسا، للمشاركة في حفل الإنسانية، كأحد منتدبي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، دون أي سند قانوني يذكر.

إننا في المكتب المركزي، للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إذ نعتبر أن هذه الممارسات المسلطة على مجموعة من الهيئات الجمعوية والحقوقية ونشطائها ونشيطاتها، هي امتداد لمسلسل التعسف والتضييق والاعتداء على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان وكافة مكونات الحركة الديمقراطية بالمغرب، في خرق خطير لسيادة القانون وانتهاك لحرمته؛ مما يشكل تهديدا فعليا للحقوق والحريات والمكتسبات الجزئية، التي حققها الشعب المغربي، بعد تضحيات جسام؛ نعبر عن ما يلي:

- تضامننا الكامل والمبدئي مع الصديقة كريمة نادر، والأصدقاء محمد الصبر، المعطي منجيب وصمد عياش وكافة الأصوات الحرة؛
- استنكارنا القوي لما يطال الحقوق والحريات من انتهاك متصاعد، وما تتعرض له الحركة الحقوقية والقوى الديمقراطية والمدافعين/ات عن حقوق الانسان من قمع وترهيب؛
- تنديدنا باستمرار اعتقال الصحفي هشام منصوري، ومنع الصحفي صمد عياش من السفر الى تونس لحضور دورة تكوينية حول الاعلام؛
- مطالبتنا كل من وزير العدل والحريات، ووزير الداخلية، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، فتح تحقيق حول هذه المضايقات التي تنتهك القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب؛
- دعوتنا الحكومة إلى احترام التزامات الدولة المغربية في مجال حقوق الانسان، وضمان حرية الرأي والتعبير للجميع، والحفاظ على فضاء رقمي حر وديمقراطي، ووقف كافة التحرشات والتضييقات على المدافعين عن حقوق الإنسان.

http://lakome2.com/index.php/mobile/politique/4645.html

الدرازي يجتمع مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب

اجتمع نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين عبد الله أحمد الدرازي مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية إدريساليازمي ، بمناسبة انتهاء فريق الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسانمن مراقبة الانتخابات الجهوية المغربية.

وقد قدم الدرازي الشكر لاليازمي على تعاون المجلس الوطني والتسهيلات التي قدمها، من خلال توجيه الدعوة للشبكة العربية لمراقبة الانتخابات المغربية، والنجاح الذي تحقق والدور الهام الذي لعبه المجلس في ذلك.

من جهته أشاد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي بالدور الهام الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الوطن العربي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدانها.

وقد نقل نائب رئيس المؤسسة الوطنية لاليازمي تحيات رئيس مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية عبدالعزيز أبل وتهنئته بنجاح الانتخابات الجهوية والجماعية، كما تطرق الجانبان إلى سبل تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بينهما، والعمل على تبادل الخبرات ونقل المعرفة. حضر اللقاء الأمين العام للمجلس الوطني المغربي محمد الصبار.

صحيفة الوسط البحرينية – العدد 4755 – الإثنين 14 سبتمبر 2015م الموافق 30 ذي القعدة 1436هـ

http://www.alwasatnews.com/4755/news/read/1025569/1.html

المغرب في طريقه إلى تسوية وضعية 500 لاجئ سوري

الاثنين 14 سبتمبر 2015 11:55

سكينة ناصح

أفادت مصادر إعلامية، أن لجنة مشتركة محددة في **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ووزارة الداخلية تقوم بدراسة ملفات 500 لاجئ سوري طلبوا اللجوء إلى المغرب، قصد الانخراط في الحملة الدولية التي تسعى إلى إقرار نظام "الحصص" لتقاسم الأعداد المتزايدة للنازحين من سوريا بسبب الحرب الدائرة هناك، حيث يحاول المغرب الانخراط في النظام المذكور والالتزام الجدي فيه.

يذكر أن عدد المهاجرين السوريين الذين تمت تسوية أوضاعهم في المغرب عام 2014 بلغ نحو 5250 سورياً، بحسب ما أعلنته وزارة الداخلية، حيث احتل السوريون المرتبة الثانية في لائحة المهاجرين التي تمت تسوية أوضاعهم بالمغرب عام 2014، بنسبة فاقت 19 في المئة.

http://www.noonpresse.com/content/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%87-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-500-%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A

منع رئيس لجنة اليزمي بالداخلة من مراقبة جلسة التصويت وطرد طاقم قناة "دوزيم" بالعيون

عبيد أعبيد

كشفت مصادر محلية جيدة الإطلاع، بالعيون، لموقع "لكم"، عن إقدام رئيس جهة "العيون- السمارة"، المنتخب حديثا، الاستقلالي، حمدي ولد الرشيد (الصغير)، على طرد طاقم القناة الثانية "دوزيم"، من قاعة التصويت، مع التهديد بتكسير كاميرا طاقم القناة.

وحسب معطيات استقاها، "لكم"، من مصادر عاينت الحادث، صبيحة اليوم الاثنين 14 غشت الجاري، فقد رفض رئيس الجهة، الجديد، الإدلاء بتصريح رسمي لفائدة القناة، بمبرر ما قال عنه "عدول طاقم القناة المستمر عن الاهتمام بتصريحاته وأنشطته".

وبالمقابل، أوضح مصدر جيد الإطلاع، لـ"لكم"، ان طاقم القناة الثانية، عمد لتسجيل تصريح رسمي من لدن الرئيس الفائز برئاسة جهة "العيون- السمارة"، حمدي ولد الرشيد (الصغير)، مباشرة عقب تصريحه لقناة العيون، لأسباب تقنية تتعلق، باختلاف لون إنارة الكاميرا بين طاقمي قناة "دوزيم"، وقناة "العيون".

غير أن حمدي ولد الرشيد، الرئيس الجديد للجهة، إنتفض غاضبا على طاقم القناة الثانية، بسبب عدولها، عن تسجيل تصريحه، إسوة بقناة العيون، وذلك دون علمه بالمشكل التقني، المتعلق بإختلاف لون الإنارة، لكل من الطاقمين، تورد المصادر.

ونقلت مصادر "لكم"، إقدام ولد الرشيد، على "طرد" طاقم القناة الثانية، من مقر الجهة، طالبا من الصحفي والمصور، بـ"أن لا تطأ أقدامهما، مقر الجهة مرة أخرى، مع التهديد بكسر كاميرا التصوير للقناة، إن علم بأن وعيده لهم، قد تم تسجيله".

وبعد تدخل بعض الوسطاء المقربين من الرئيس، اقتنع رئيس الجهة، بمد القناة، بتصريح رسمي، بعد إفهامه المشكل التقني المرتبط بالإنارة المختلفة بين كاميرتي القناة الثانية، وقناة العيون، والذي جعل طاقم القناة، يعقب قناة العيون، في تسجيل التصريح.

والي جهة الداخلة يمنع لجنة اليزمي من مراقبة جلسة التصويت

وفي سياق متصل، ذكرت مصادر عليمة، بالداخلة، لـ"لكم"، منع والي جهة الداخلة وادي الذهب، رئيس "اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الداخلة وادي الذهب"، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (مؤسسة رسمية دستورية)، ومراقبين مستقلين اثنين عن المجلس، من دخول قاعة التصويت، ومعاينة مجريات عملية انتخاب رئيس الجهة.

ومن جهته، أكد محمد لمين السملالي، رئيس "اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الداخلة وادي الذهب"، في تصريح خص به موقع "لكم"، صحة الأنباء، مضيفا إن خطوة المنع دفعته للانسحاب من مقر الجهة، مع مراسلة "المجلس الوطني لحقوق الانسان"، بالرباط، بتقرير حول الأمر، وتحميل المسؤولية، للمصالح المحلية لوزارة الداخلية.

وأوضح السملالي، في معرض حديثه، إن حضوره بمعية مراقبين عن المجلس، بقاعة التصويت، جرى مع الساعة الحادية عشرة والنصف، صباحا، قبل أن يتفاجأ جميع الحاضرين، بإقدام قياد المدينة، رفقة الباشا، للإلتماس من المراقبين عن المجلس، الانسحاب من القاعة، بسبب ما قالوا عنه "إجراءات خاصة".

غير أن المدة التي استغرقها المراقبين خارج قاعة التصويت، طالت كثيرا، الأمر الذي دفع رئيس اللجنة، محمد لمين السملالي، للتدخل وتقديم الطلب لوالي الجهة، من أجل السماح بولوج المراقبين داخل القاعة، وفقا للقانون الجاري به العمل.

وهو ما الطلب الذي رفضه والي الجهة، في وجه ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمنطقة، قائلا :" إننا نعرف القانون أكثر منكم ..".

وهو الرد الذي اعتبره، السملالي، في تصريحه لـ"لكم"، "إهانة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بصفته مؤسسة وطنية دستورية ..."، ودفعه للانسحاب كليا من مقر الجهة.

http://lakome2.com/index.php/mobile/politique/4645.html

Rencontre

La **commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tan Tan-Guelmim** a tenu, samedi à El Outia (Tan Tan côtière), sa 7ème session ordinaire, consacrée à l'évaluation de son action au cours de la période 2012-2015 et la présentation du rapport préliminaire du Conseil national des droits de l'Homme sur l'observation des élections communales et régionales du 4 septembre.

Le président de la Commission Toufik El Berdiji a passé en revue, à cette occasion, les activités accomplies par la CRDH, notamment en ce qui concerne les réunions ordinaires, la protection des droits de l'Homme, la réception des doléances, le suivi de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation, la promotion de la culture des droits de l'Homme, le dossier de la migration, et la participation aux événements nationaux.

Droits de l'Homme: L'expérience marocaine exposée à Oslo

Le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami**, a exposé à Oslo l'expérience démocratique du Maroc et les efforts engagés par le Royaume pour la consolidation des droits de l'Homme.

Dans une déclaration vendredi à l'issue d'une série de rencontres avec des responsables et institutions spécialisées, M. El Yazami a indiqué que l'expérience marocaine a été saluée dans ce pays nordique comme un modèle avancé au niveau régional. La Norvège relève l'importance de soutenir l'expérience démocratique du Maroc et de renforcer le partenariat avec le CNDH en matière de promotion de la culture et au respect des droits de l'Homme, a-t-il en outre indiqué. Le président du CNDH, dont la visite de deux jours intervient sur invitation du ministère norvégien des Affaires étrangères, a ajouté que ses entretiens ont notamment porté sur la promotion de la coopération dans les domaines de la formation et la sensibilisation sur la culture des droits de l'Homme et sur les mécanismes institutionnels chargés de la protection de ces droits. L'échange d'expériences dans les domaines de la lutte contre le terrorisme, l'extrémisme et la xénophobie, ainsi que la gestion des champs religieux et culturel ont aussi été à l'ordre du jour des discussions, selon le responsable marocain. M. El Yazami a indiqué avoir exposé, à cette occasion, les réformes démocratiques engagées par le Maroc, ainsi que l'expérience du CNDH notamment dans le domaine de la formation avec l'ouverture prochainement du centre national de formation aux droits de l'Homme et à la citoyenneté. S'inspirer des différentes expériences réussies au niveau international

Au comité éthique du fonds souverain norvégien, l'un des plus importants au monde, le président du CNDH a présenté l'action du Conseil en matière de sensibilisation de l'entreprise à la culture des droits de l'Homme à travers la mise sur pied d'une équipe de travail dédié spécialement à cette question.

Par ailleurs, M. El Yazami a eu des rencontres avec les responsables de l'Institut national norvégien des droits de l'Homme et de l'institution du médiateur portant sur les étapes parcourus par le Maroc en vue de l'établissement d'un mécanisme national de prévention de la torture, soulignant l'importance accordée par le CNDH à s'inspirer des différentes expériences réussies au niveau international.

Les questions de la promotion des droits de la femme et de la parité, un volet dans lequel le Maroc a également fait des avancées notables, ont été évoquées avec le médiateur chargé de la parité et contre la discrimination dans ce pays scandinave. Au cours de cette série d'entretiens dans la capitale nordique, le président du CNDH a rencontré aussi les responsables du centre des droits de l'Homme relevant de l'Université d'Oslo pour aborder les moyens d'établir un échange d'expériences, de même qu'il a examiné avec le Comité d'Helsinki, organisme chargé de la surveillance du respect des droits de l'homme, les voies à même de permettre la mise à profit de son expertise pour soutenir la réforme des institutions et des règlements. Au cours de cette visite, une rencontre a été également tenue avec le mécanisme de liaison norvégien des droits de l'Homme avec l'Organisation de coopération et de développement économiques, dont la mission est d'examiner les plaintes portées contre les multinationales et de proposer une médiation.

http://www.lopinion.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=47434

Le Qatar accueille le 3é dialogue arabo-ibéro-américain des institutions nationales des droits de l'Homme avec la participation du Maroc

Le Qatar accueille le 3é dialogue arabo-ibéro-américain des institutions nationales des droits de l'Homme avec la participation du Maroc

Doha – Le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** représenté par son SG Mohamed Sebbar, prendra part aux travaux du 3ème dialogue arabo-ibéro-américain des institutions des droits de l'Homme qui se tiendra les 15 et 16 septembre à Doha autour du thème "lutte contre le dialogue de haine et d'extrémisme".

http://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/qatar-accueille-3e-dialogue-arabo-ibero-americain-institutions-nationales-droits-lhomme-participation-du-maroc/

Key Human Rights Actors Consider Special Mechanism to Support Media Freedoms in the Arab World

A consultative meeting aimed at developing a Special mechanism for media freedoms in the Arab World was held in Amman last week. Supported by the EU-funded MedMedia programme, the event which ran from September 9-10 was hosted by the National Centre for Human Rights in Jordan.

The consultation represented a follow-up to the recommendations of a regional debate held in Casablanca in October 2014, with the participation of journalists' unions from the Arab World as well as regional and international human rights organisations. This debate launched the process for establishing a Special mechanism in the region.

The Amman event brought together key international experts and representatives from national human rights centres and commissions from across the Arab World*, who examined different proposals for establishing the special mechanism, the scope of its mandate, its structure and financing as well as a draft Arab Declaration on the principles of media freedom. The meeting enabled the two key proposals to be drafted with due regard for the specific needs, constraints and legal framework of the Arab region.

"This was a highly valuable consultation," said Monir Zaarour, IFJ Regional Coordinator and MedMedia expert, who participated in the meeting. "The knowledge and rich experience of the participants will enable stakeholders in the region to make informed decisions on how to take this process forward."

Over the coming months, the technical proposal to establish the mechanism and finalise the declaration will be made available to the public for comments and will be discussed by national stakeholders in several countries across the Southern Mediterranean Region.

*The meeting was attended by representatives from the following organisations:

– National Centre of Human Rights – Jordan

– The International Federation of Journalists

– The Independent Commission of Human Rights – Palestine

– The National Council of Human Rights – Egypt

– The Egyptian Syndicate of Journalists

– Commission nationale consultative de promotion et de protection des droits de l'homme -Algeria

– **National Human Rights Council – Morocco**

– Arab Human Rights Committee

– The UNESCO

http://www.med-media.eu/key-human-rights-actors-consider-special-mechanism-to-support-media-freedoms-in-the-arab-world/